

الأمن القومي وتحدي الهويات الفرعية: حالة الباسك في اسبانيا

هدى معماش (باحثة دكتوراه)

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

houda.mamache@gmail.com

ملخص:

أدى سقوط الاتحاد السوفييتي وتفكك جمهورياته إلى تشابك وتعقد موضوع الأمن كمفهوم وكواقع، حيث ظهرت مع نهاية الحرب الباردة صراعات بين مختلف البنى الاجتماعية وبين الدولة ككيان سياسي موحد، هذه المجموعات التي تستند في تبرير سلوكياتها إلى ركيزة الحفاظ على خصوصيات هويتها الجماعية، المتعارضة -غالبا- مع الهوية الوطنية للدولة المركزية.

من هنا، وبعد أن كان المفهوم التقليدي للهوية يُركز على القول بأنها ثابتة، واحدة وأن وجود تعدد في البنى الاجتماعية داخل الدولة لا يؤثر على استقرارها ولا على صياغتها لسياساتها الخارجية، فإن الدراسات النقدية التي تبلورت عقب الحرب الباردة أبرزت مدى قصور النظرة التقليدية لمسألة الأمن والهوية وقدمت طروحات جديدة لفهم التحولات الدولية.

في هذا السياق، سنحاول إسقاط هذه الطروحات النظرية حول علاقة الأمن بالهوية على الحالة الاسبانية، على اعتبار أن هذه الأخيرة تحتوي على أكثر من سبعة عشر مجموعة إثنية، أهمها الأقلية الباسكية التي سعت منذ الأربعينات (1940) للحفاظ على هويتها في مواجهة الدولة المركزية، وصل حدّ التأسيس للحركة الانفصالية "إيتا"، ثم تبيان إلى أي حد استطاعت الدولة المركزية في اسبانيا احتواء مختلف البنى الاجتماعية داخلها والحفاظ على كيانها من الانقسام.

الكلمات المفتاحية: الأمن القومي، الهوية الوطنية، الهويات الفرعية، اقليم

الباسك، اسبانيا .

Abstract:



The collapse of the Soviet Union and the dismantling of its republics has further complicated the security question. Indeed, after the end of the Cold War, new kinds of conflicts, opposing social structures to the state was emerged. The origin of these conflicts lies mainly in the fact that these social structures are strongly concerned with the preservation of their specific identities, whereas the State is based on the principles of unity and the primacy of The national identity over all other identities.

Thus, post-cold war critical studies have demonstrated the limitations of the classical notion of identity, previously regarded as immutable, unique and independent from the factor of the diversity of social structures and without any effect on the Stability and foreign policy.

In this perspective, this article aims to apply these theoretical approaches to study the relationship between security and identity in the Spanish case. The Basque minority, which has been working since the 1940s to preserve its identity in the face of the central authority, and which has not hesitated to create a separatist movement "ETA". This article shows how well the central state in Spain has succeeded in preserving the national unity in a pluralistic society.

Key words: national security, national identity, sub-identities, Basque Region, Spain.

مقدمة:

على الرغم من الطابع الذي تتخذه الدولة - الأمة في منظومة العلاقات الدولية، والذي تتفاعل وفقه مع غيرها من الوحدات الدولية على أنها وحدة موحدة، تحتكر ممارسة السيادة الداخلية والخارجية، ويدخل في صلاحياتها تمثيل الشعب، الذي يقر لها بالولاء وللمجتمع بالانتماء. يحفز ذلك الإيمان بأهمية تقوية هوية وطنية جماعية، تجعله يتجاوز انتماءاتها الفردية والمجموعاتية داخل الدولة، إلى القبول بمستوى أعلى من الاندماج السياسي والاجتماعي. فإنّ الواقع يثبت أنّه وبمقابل هذا الطرح التفاوضي، لا يسع إلا الاعتراف أنّ غالبية الدول التي بها تعدد اثني، تجد نفسها أمام حالة تصادمية، تتواجه فيها هوية الدولة مع هوية البنى الاجتماعية الموجودة بها. مؤدية بذلك إلى إفراز عدة أشكال للنزاع، قد تصل حدّ قيام حرب أهلية وتعرض الدولة



لخطر الانقسام، وهو ما يفضي إلى تغيير الخريطة الجيو-سياسية للدولة ذاتها، ولدول الجوار التي تشترك مع هذه الأخيرة في نفس الخصائص المجتمعية، حقيقة تفسرها القدرة الكبيرة لهذا النوع من النزاعات على الانتشار.

في هذا الإطار، تظهر القارة الأوروبية على أنها مثال واضح للاختلاف والتعدد الهوياتي، ففي وقت كانت فيه المساعي الاندماجية للكتلة الأوروبية تتوسع وتتكرس أكثر، هادفة إلى تحقيق مستويات عليا من التكامل، ومضحية بشكل الدولة - الأمة لصالح كيان جديد تعبر عنه دولة ما بعد الحداثة، بدا واضحا أن البنى الاجتماعية داخل بعض هذه الدول لازالت مؤمنة بالنموذج الوستفالي، وتمسكة بقناعة اختلاف هوياتها عن هوية الدولة التي تنتمي إليها، وهي القناعة التي بلورتها المطالب الاستقلالية للحركات الانفصالية، وصلت في الحالة الباسكية إلى استعمال العنف وإعلان الحرب ضد الحكومة المركزية في مدريد.

من هنا، فإنه يبدو من الأهمية بما كان طرح الإشكالية التالية: فيم يمكن إجمال تأثير هوية المجموعات الاجتماعية على الأمن القومي للدولة؟ وكيف ظهر ذلك بالنسبة للحركة الباسكية في اسبانيا؟

معالجة هذه الإشكالية ستتم وفق محورين أساسيين:

I. الهوية كموضوع مرجعي للأمن في الدراسات النقدية لما بعد الحرب الباردة.

II. الهوية الباسكية وتداعياتها على الأمن القومي الإسباني.

I. الهوية كموضوع مرجعي للأمن في الدراسات النقدية لما بعد الحرب الباردة

لقد أدى سقوط الإتحاد السوفيتي وتفكك جمهورياته إلى زعزعة موضوع الأمن، حيث ظهرت بنهاية الحرب الباردة صراعات بين المجموعات، تتبناها في غالب الأحيان البنى الاجتماعية داخل الدولة الواحدة. وهي في تبرير سلوكها تستند على ركيزة الحفاظ على خصوصيات هويتها⁽¹⁾. نتيجة لهذا، فقد وصلت حدة هذه الصراعات إلى درجة محاولة القضاء على الآخر المختلف، ما أدى إلى توسيع وتعميق مفهوم الأمن ليشمل التهديدات الجديدة إجمالا وتلك التي يكون قوامها الأفراد على وجه الخصوص.

يُركز المفهوم التقليدي للهوية على القول بأنها ثابتة، واحدة وأن وجود الأقليات والمجموعات المتعددة الهويات داخل الدولة لا يؤثر على استقرارها ولا على صياغتها لسياستها الخارجية، وهذا من منطلق الفصل الجامد بين ما هو داخلي وخارجي وانتفاء علاقات التأثير والتأثير بينهما. لكن الدراسات النقدية التي تبلورت عقب الحرب الباردة أبرزت مدى قصور النظرة التقليدية لمسألة الأمن والهوية وقدمت طروحات جديدة لفهم التحولات الدولية.

✓ المقاربة البنائية لثنائية الهوية والأمن

ترى المقاربة البنائية أن الأمن هو محصلة تحمل مدلولاً اجتماعياً أكثر منه مادياً⁽²⁾، ذلك أن القوة وزيادة على مكوناتها المادية فإنها تستند لعنصر الإدراك، سواء من قبل الدولة المالكة للقوة أو الفواعل الدولية الأخرى، أما التهديد فعكس ما يراه الواقعيون لا يكون عسكرياً ومن عدو خارجي مباشر فقط، وإنما يرتبط أيضاً بالأفكار التي تبلورها كل وحدة دولية حول نظيرتها. من هذا المنطلق يكون التهديد هو فكرتنا ورؤيتنا للآخر قبل كل شيء، كذلك فهو خطر قد ينبع من داخل الدولة كما من خارجها، مترجماً في سلوكيات المجموعات العرقية، الإثنية والأقلياتية التي تطالب بالاستقلال والانفصال، إلى جانب الأشكال الأخرى للنزاعات التي تنشأ داخل الدول في حد ذاتها.

تلخيصاً، يمكن القول أن المقاربة البنائية للدراسات الأمنية تقوم على الإقرار بأنها منظومة تفاعلية اجتماعية، وليست ميداناً جامداً يكتفي برصد العلاقات المادية بين الوحدات الأساسية في النظام الدولي وهي تستند إلى تفكيك مزدوج لكل من:

▪ **علاقة الهوية بالمصلحة:** وكيف يؤثر ذلك في تشكيل السلوكيات الأمنية للفواعل وليست الفوضى كما تقر به الواقعية عند طرحها للمعضلة الأمنية، وإذ أن الاعتبارات المادية وحدها لا تقدم لنا تفسيراً مقنعاً للعديد من الحالات في السياسة العالمية، فإنّ الهويات والمصالح هي المتغير الذي ينبغي دراسته وفهمه.

▪ **الفوضى هي ما تصنعه الدول** كما قال ألكسندروانديت وهي ليست وضعاً مسلماً به، إنها نتيجة وليست سبب، لأنها تخضع في تفسيرها لتأويلات اجتماعية في شكل معتقدات وتفاعلات ومعايير. فإذا أخذنا مثلاً مسألة الأسلحة النووية، فليس المهم وجود

الأسلحة في حدّ ذاتها وإنّما الأهمّ كيفية فهم وجود هذه الأسلحة، ذلك أنّ الولايات المتحدة على سبيل المثال، لا تقلق كثيراً لوجود كمية كبيرة من الأسلحة النووية عند بريطانيا، على عكس موقفها من وجودها عند دولة مثل كوريا الشمالية. أما عن الهوية، فلن يكون من الخطأ القول أنّها قد همشت في الدراسات الدولية، وأنّ عودة مكانتها كوحدة مرجعية في التحليل قد ارتبطت بمجيء المدرسة البنائية، ذلك أنّ المدرسة الواقعية تنظر إليها كمعطى ثابت ليس له أثر على سلوكيات الدول القومية ولا تأثير على بنية منظومة العلاقات الدولية⁽³⁾، كما أنّه لا يمكن أن يساعد في فهم وتفسير سلوكيات هذه الدول.

لكن تناول الهوية وفق هذا الشكل مرفوض من منظور الطرح البنائي، الذي يقول أنّ الاهتمام بهوية الفواعل ونمط تفاعلها، يسمح بتشكيل مصالح مشتركة لهذه الهويات الجماعية. وبالتالي فإننا نتجاوز في هذه المرحلة التصور الدولاتي للدراسات الأمنية إلى الإقرار بوجود تصور جماعاتي يكفل تحقيق الحد الأدنى من القواعد العامة المشتركة للدول القومية⁽⁴⁾.

نقطة أخرى تعالجها المدرسة البنائية ناقدة فيها الفرضية الواقعية القائلة بأنّ سلوكيات الدول تفسرها وتختزلها المصالح فقط، حيث تقر البنائية بأنّ الهويات تسبق المصالح لأنها تعبر عن ذات الفاعلين⁽⁵⁾، أما المصالح فهي تمثل رغبتهم وماذا يريدون، وعليه فالهويات سابقة للمصالح لأنّ الفاعل لا يمكنه أن يعرف مصلحته من دون أن يحدد من هو بدءاً.

من هذا المنطلق، تجد النزاعات الداخليّة التي أعقبت الحرب الباردة تفسيراتها المنطقية في ظلّ بنى وفرضيات هذه المدرسة، فمثلاً إذا تناولنا سلوك الأقليات المطالبة بالانفصال أو الاستقلال عن الدول التي تنتمي إليها، فإننا نجد أنّ ذلك راجع بالدرجة الأولى إلى كون الانتماء الهوياتي للمجموعة يتفوق على الانتماء الهوياتي للدولة. وعليه فالهوية ومدرجاتها هي التي تحدد سلوك هذه الأقليات اتجاه الدول التي يعيشون بها⁽⁶⁾، أين يلعب عنصر الإدراك والأفكار التي تترسخ حول هذه الأخيرة الدور الحاسم في توجيهه وبلورة موقف هذه الأقليات من الدولة سلبيّاً أو ايجابياً.

فمثلا إن شعرت إحدى البنى الاجتماعية بأن هويتها مهمشة ومهددة فإن ذلك سينعكس على سلوكها سلبيا إلى حدّ إمكان الوصول لاستعمال العنف دفاعا عن هذه الهوية. من هذا المنطلق تكون هوية الدولة في السياسة العالمية، هي جزئياً، نتاج للممارسات الاجتماعية التي تشكل الهوية محلياً.

✓ مقارنة مدرسة كوينهاغن للهوية والأمن

تستند فرضيات هذه المدرسة فيما يخص الدراسات الأمنية إلى القول أنّ:

- موضوع الأمن ومستواه لا يرتبط بقدرة الدولة العسكرية و/أو الاقتصادية فقط.
- المجتمع فاعل أساسي إلى جانب الدولة في موضوع الأمن، وهو معرّف بهويته.
- المسائل الهوياتية ركيزة أساسية للأمن أو ما اصطلح عليه بالأمن المجتمعي، حيث الهوية مرتبطة بالخصائص الثقافية وهي التي تحدد التمييز بين ما يعرف بـ "نحن" و"هم".

■ مستوى أمن المجتمع يترافق طرديا مع مستوى ووضعية الهويات الاجتماعية داخله. في دراستهم لمسألة الأمن، ركز كل من بوزان، ويفر ووايلد (Wilde) على خمسة مستويات أساسية: المستوى العسكري وتدرس فيه علاقات القوة بين الوحدات الدولية الأساسية، المستوى السياسي ويتعلق بعلاقات السلطة، المستوى الاقتصادي ويركز على العلاقات الاقتصادية، المستوى البيئي يتناول علاقة الإنسان مع الطبيعة، وأخيرا المستوى المجتمعي للأمن ويرتبط بالمجموعات الاجتماعية، وبالتهديدات التي تنشأ عندما يتصور المجتمع أن إمكانية بقائه على قيد الحياة كمجتمع له خصوصياته الثقافية، اللغوية، الدينية والهوياتية قد أصبحت مستحيلة.⁽⁷⁾

وهي نفس النظرة التي يتقاسمها معه ويفر، الذي يؤكد أن بقاء المجتمع لا يرتبط فقط بالسلامة الإقليمية للدولة ولا يتوقف على السيادة، ولكنه يرتبط أيضا بالهوية، ولهذا ففي غالب الكتابات يأتي أمن المجتمع كمرادف لأمن الهوية.

على هذا الأساس، يمكن أن نستخلص أنه في النظام الدولي المعاصر، يتعلق الأمن المجتمعي "بقدرته المجتمع على الاستمرار في طابعه الأساسي في ظل الظروف المتغيرة والتهديدات المحتملة أو الفعلية وبشكل أكثر تحديدا يتعامل الأمن المجتمعي مع الاستمرارية في ظل الظروف المقبولة للتغيير وفي ظل الأطر الثقافية، من لغة، ثقافة،

تكوين الجمعيات، الدين، الهوية الوطنية والعادات (... الأمن المجتمعي يتعلق بالوضعيات التي يشعر فيها المجتمعات بتهديد هويتها"⁽⁸⁾ في واقع الأمر، لم يحدث باري بوزان قطيعة نهائية مع المنظور الواقعي وإنما حاول التوفيق بين الدولة والمجتمع، فالهوية في منظوره تعني قدرة مجتمع معين على القول "نحن" بحرية، ومنه فقد ركز إلى جانب الدولة على الجانب الداخلي للهوية، فضلا عن اهتمامه بالهويات الجماعية والعلاقة التي تنشأ بينها.

✓ علاقة الهوية بالأمن القومي للدولة:

أكثر منها أداة تحليل، أصبحت الهوية موضوعا كاملا في العلاقات الدولية عموما والدراسات الأمنية على وجه الخصوص، سيما بعد ارتباطها بموضوع الأمن وتنامي العلاقة بينهما طرديا، درجة التأثير على النسق الدولي القائم. في هذا الإطار، يقول جوزيفلابيد (YosefLapid) في كتابه عودة "الثقافة والهوية في نظرية العلاقات الدولية"، "بأن الثقافة والهوية بصدد تحقيق عودة مأساوية في التنظير والممارسة الاجتماعية في نهاية القرن العشرين"⁽⁹⁾ أن الهوية قد تشكل تهديدا للأمن عندما تكون مكوناتها سببا في تغذية الشعور بالتهديد لدى فئة معينة من المجتمع؛ بحيث ترى هذه الأخيرة أنّ هويتها ومن ثم أمنها غير محمي من طرف الدولة التي تنتمي إليها. ومن هنا قد تقوم ببناء مفهوم خاص بها لأمنها يتعارض والمفهوم المتبنى من طرف الدولة، ما يؤدي في نهاية المطاف إلى الدخول فيما يعرف بالمأزق الأمني الهوياتي، وبالتالي حالة من عدم الاستقرار الداخلي التي تقود بالضرورة إلى التأثير على وحدة وقوة الدولة، وعلى علاقتها بالمجموعات الإثنية داخل إقليمها.

✓ المأزق الأمني المجتمعي:

يعرف مويير (Müller) المأزق الأمني المجتمعي بأنه "غياب الأمن المجتمعي، والذي يرتبط بدوره بقدرة المجموعة على الاستمرار مع المحافظة على خصوصياتها، في سياق من الظروف المتغيرة والتهديدات القائمة أو الممكنة. وبتحديد أكثر فإنه يتعلق بإحساس هذه المجموعة المعنية بأنّ هناك مساسا بمكونات هويتها كاللغة، الثقافة، الدين والعادات، أو بأنّ تطورها لا يتم في ظروف مقبولة".

من خلال هذا التعريف، يظهر أن التهديدات التي تطال القيم وهويات المجموعات قد تخلق ما يصطلح عليه بالمأزق الأمني للهوية، مشكلة بذلك محورا جوهريا للمنظومة الأمنية. وإن كان المنظرون في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة قد اتفقوا على وجود هذه القيم، إلا أنهم قد اختلفوا حول وزنها وأهمية أحدها مقارنة بالآخر. حيث بالنسبة لويفر فإن الشيء الوحيد الذي يمكن أن يحرك الأقليات الإثنية سياسيا هو الدين، هذا الأخير يستطيع دون غيره إنتاج هوية معينة خاصة بجماعة بذاتها تُعرف نفسها بـ "نحن"، كذلك فهو القادر على تعميم هذا التعريف للذات بين الأجيال وتقوية مطالب الجماعات الإثنية الوطنية.⁽¹⁰⁾ في حين يرى ماريو باي (Mario Bay) أن الهوية هي مسألة لغوية في جذورها، وأن التمييز بين جماعة وأخرى يؤسس غالبا - على الأقل من الناحية الظاهرية- على اللغة.⁽¹¹⁾

أمّا باري بوزان فيتبنى منظورا أكثر شمولية إذ يؤكد أن المعضلة الأمنية المجتمعية تنتج عندما تمس أي ركيزة من ركائز الهوية المتعلقة بكينونة واستمرارية "نحن" دون أي تمييز، سواء تعلق ذلك بالتهديدات التي تطال اللغة، الدين، اللباس، المنهج في الحياة، العادات وحتى تعرض أفراد الأقلية لأي نوع من أنواع الأذى.⁽¹²⁾ إن المعضلة الأمنية المجتمعية تحدث داخل الدول بتحقيق نفس شروطها بين الدول في المنظومة الدولية. من هذا المنطلق، فإن الصراعات الإثنية داخل الدول المتعددة الإثنيات هي نتيجة الفوضى التهميشية، حيث غياب حكومة مركزية فعالة يعني أن المجموعات المختلفة "الدينية، الوطنية والإثنية" داخل الدولة مجبرة على تحقيق أمنها بنفسها. وهنا نكون في وضعية "الاعتماد على الذات" مشابهة لتلك التي توجد على المستوى الدولي. وعلى نفس شاكلة باري بوزان، يقول ستيوارت كوفمان (StuartKaufman) "عند الحديث عن المعضلة الأمنية لا يجب أن نغفل الأقليات داخل الدول، لأنهم فعليا إذا وجدوا أنفسهم في حالة تامة من الفوضى، فإنهم قادرون على إسقاط شرعية السلطة والسيطرة على الإقليم، في حالة ما إذا تبين لهم أن الحكومة غير قادرة على حماية مصالحهم".⁽¹³⁾

إنّ المآزق الأمني المجتمعي يقود إلى سلسلة من الأفعال وردود الأفعال في أوساط الأقليات والمجموعات الإثنية، وإلى رفع سقف الوعود لدى قياداتها إلى درجة المطالبة بالانفصال، تداول خطابات الخطر وزيادة مستويات الاستقطاب، ومنه تفجر الوضع واستعمال العنف المتبادل بين الأقلية والدولة التي تتواجد بها.

هذه الوضعية من الفوضى واللامن على المستوى الداخلي للدولة القومية قد تنتشر على مستوى الدول الأخرى ذات الخصائص الاجتماعية المماثلة لتلك الدولة، لتشمل المنطقة المجاورة بأكملها، بل وقد تتخذ طابعا دوليا، ما يوجب ضرورة تحقيق استجابة دولية متعددة الأوجه تهدف إلى إقرار سلام مستديم وإنهاء المآزق المجتمعي، سواء بإعادة إرضاخ المجموعات أو بتحقيق مطالبها في حالات أخرى، وهو ما يصطلح عليه بالوصول إلى وضعية تدني احتمالات إلحاق الضرر بأي من القيم المكتسبة.⁽¹⁴⁾

II. الهوية الباسكية وتداعياتها على الأمن القومي الإسباني:

يعترف الدستور الإسباني لعام 1978 في مادته الثانية بالكيانات التاريخية المشكّلة للدولة الإسبانية، وهو يسميها "قوميات" بدلا من "شعوب" تجنباً لما يحمله اللفظ الأخير من محتوى سياسي⁽¹⁵⁾. وقد حرصت الحكومات المتعاقبة منذ التحول إلى الديمقراطية بعد نهاية حكم فرانكو في منتصف السبعينيات على اعتبار الهوية الإسبانية مجموع تداعى الهويات الإقليمية المختلفة بدلاً من هوية مركزية جامعة ووحيدة. وبالرغم من الامتيازات السياسية التي حصلت عليها الاقليات في اسبانيا والوضع الفيدرالي الاقرب إلى الحكم الذاتي في بعض الاقاليم إلا ان المطلب الانفصالي المستند إلى الهوية لازال قائماً، وهو ما أبرزته حالة كاتالونيا مؤخراً.

فيما سيأتي سنفصل في القضية الباسكية كمثال عن طبيعة المطالب الهوياتية في اسبانيا والتي اتسمت في بعض مراحلها بالعنف المسلح، وطبعت أحداثها فترة طويلة من التاريخ الإسباني المعاصر.

محددات الهوية الباسكية:

تجمع بين الباسكيين مجموعة من الخصائص الأنثروبولوجية، البيولوجية وحتى الوراثية، فضلا عن القاسم اللغوي (الأوسكارا)،⁽¹⁶⁾ الدّيني، العادات والثقافة المشتركة والتركز الإقليمي، حيث أنّهم كشعب أصيل يتركزون بشكل رئيسي في

منطقة الباسك، منقسمين على سبعة مقاطعات أساسية، موزعة بين دولتين سياديتين هما فرنسا وإسبانيا. فيما يخص اسبانيا فإنهم يتمركزون ضمن ثلاثة أقاليم هي بيسكاي (Biscaye)، قيبوثكوا (Guiposcoa)، وألافا (Alava).

1. اللغة: تعرضت الأوسكارا- باعتبارها لغة مشتركة بين شعب الباسك، جامعة لتقاليد، قيمه وآدابه وقادرة على الحفاظ على هويته - لأعوام طويلة للتهميش والإهمال، إمّا لأسباب متعلقة بها كغياب قواعد موحدة تخصها،⁽¹⁷⁾ أو نتيجة لسياسات مقصودة عانت منها المنطقة. لكن هذا الوضع بدأ في التغيير بفضل كفاح الوطنيين الباسكيين الذين رأوا في الأوسكارا أداة وغاية للدفاع عن الهوية الباسكية والمطالبة بالاستقلال الوطني. أبعد من ذلك، فقد ذهب الكثيرون إلى تبرير ظهور التيار الراديكالي في منطقة الباسك بالخصائص والمرتكزات الهوياتية والمستندة أساسا إلى عامل اللغة، وهو ما يظهر في مطالب حركة إيتا التي تتادي بقيام دولة باسك مستقلة وأحادية اللغة.⁽¹⁸⁾

2. الإقليم التاريخي: انطلاقا من قدم التواجد التاريخي لشعب الباسك في أقاليم متجاورة منقسمة بين فرنسا واسبانيا، وانتمائهم الطويل إلى مملكة واحدة كانت تجمعهم، فضلا عن وعيهم منذ القدم بخصوصياتهم الثقافية واللغوية وتبلور مطالبهم الإقليمية الوطنية، يؤكد الباسكيون الوطنيون أن أرضهم في واقع الأمر تتكون من مجموع الأراضي يعبر عنها ب "1 = 3+4" أو ما يصطلح عليه بالسبعة المشكلة لواحدا⁽¹⁹⁾ والمتمثلة في مجموع الأقاليم الأربعة الموجودة في إسبانيا يضاف إليها الثلاثة التابعة لفرنسا، والتي يفترض أنها تشكل دولة باسك موحدة، مستقلة في إقليمها ومحافظة على خصوصيتها الهوياتية.

لقد قاد مفهوم الإقليم التاريخي إلى استعمال مبدأ الحق التاريخي للمطالبة بحق الباسكيين في استعادة أراضيهم، ومنه الحفاظ على خصوصية هويتهم مختلفة عن الآخرين، حيث مع مجيء سنوات الستينات وانتشار الإيديولوجية الوطنية لم تعد العضوية في مجتمع الباسك مقرونة بالتاريخ، العرق أو الثقافة وإنما نتيجة للمطالبة بالعيش في "الأرض الأم"، والرغبة في تعريف الذات انطلاقا من الإقليم.

3. تأثير النظام الدكتاتوري على بلورة الانتماء الهوياتي الباسكي: بنهاية الحرب الأهلية التي استمرت من 1936 و1939، وخسارة الجناح اليساري الجمهوري للحكومة أمام الثوار الوطنيين المدعومين من طرف النازيين الألمانين والفاشيين الإيطاليين، نصبت في إسبانيا واحدة من أطول وأقوى الدكتاتوريات في القرن الأخير بقيادة الجنرال فرانسييسكو فرانكو، الذي عمل جاهدا على تكريس دولة إسبانية موحدة، تقليدية، مؤسسة على الديانة الكاثوليكية والإيمان الأسطوري بعراقلة الأمة الإسبانية.⁽²⁰⁾

من هذا المنطلق، باشر فرانكو منذ تنصيبه في 1939 بإجراء العديد من التغييرات وسن مجموعة من القوانين التي كرسست النظام الدكتاتوري في إسبانيا، ملقيا بذلك قبضته على الحريات السياسية والاجتماعية للمجتمع الإسباني إجمالا ومضطهدا لحقوق الأقليات الإسبانية على وجه خاص، وهو ما نمى لدى هذه الأخيرة مشاعر الاختلاف والتميز الهوياتي عن باقي إسبانيا.

حيث أمام كل السياسات الدكتاتورية الخائفة، وجد الباسكيون أنفسهم خاضعين لمجموعة من القوانين التي يرفضونها، ليس لأنها تتعارض مع نفسيتهم وطبيعتهم المعيشية القائمة على التحرر وعلى رفض إتباع أية سلطة خارجية مركزية فقط، وإنما أيضا لأنها تهدف إلى استأصالهم عن جذورهم وتهدد هويتهم الجماعية في كل مستوياتها السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية. لأجل هذه الأسباب جميعا، فقد ظهر على مستوى المجتمع الباسكي جيل رافض لهذه المعاملة القمعية وللسياسة الدكتاتورية إجمالا، توجه بقناعة إلى تطوير أساليب خاصة للدفاع عن وجوده وهويته، وصلت به حدّ تشكيل الحركة الانفصالية الباسكية، التي يرى العديد من المنظرين أنها ما أتت إلا كرد فعل على فرانكو وسياساته الدكتاتورية.

4. دور الكنيسة في التعبئة الشعبية: إن العلاقة بين المؤسسة الدينية والهوية الوطنية تظهر في حالة الباسك عبر مسارين أساسيين، أولهما مرتبط بمساهمة الكنيسة في تقوية الحس الإنتمائي للهوية لدى الباسكيين من جهة، وثانيهما مؤداه ظهور المؤسسة الدينية الباسكية كفاعل سياسي نصف مستقل مع البدايات الأولى لتبلور المطالب السياسية الوطنية في نهاية القرن التاسع عشر.⁽²¹⁾

بفضل الدور الإيديولوجي الذي لعبته المؤسسة الدينية في تطوير الفكر الوطني وربطه بركيزتي اللغة والإقليم بدل التطرف العرقي، أصبح التأكيد على أن الاستقلال الإثني الوطني يرتكز على ديمقراطية مسيحية اثنية أيضا، (22) وهي الإيديولوجية التي تبنتها حركة إيتا في كفاحها، والتي تدعمت من طرف بعض المؤسسات الدينية على غرار كنيسة المسيح في منطقة قيبوثكوا، التي يرى عالم الاجتماع جوكين أبالاتيغي (Jokin Apalategi) أن نشاطها هو المفسر لمستوى الحدّة الذي طبع الإيديولوجية الوطنية في تناولها لمسألة الهوية الباسكية. رؤية يساندها المؤرخ التاريخي أنطونيو إلورزا (Antonio Elorza) حين يؤكد أن الكنيسة هي واضحة البذور الأولى في تقديم إسبانيا كعدو منظم لدى الباسكيين.

✓ حركة إيتا وتبني العمل المسلح للحفاظ على الهوية الباسكية:

منبثقة من رحم الحركة الوطنية ذات التوجهات السلمية، فمحدثّة قطيعة مع أسسها الإيديولوجية والسياسية، بدأت الحركة الانفصالية الباسكية إيتا بالابتعاد عن مرتكزات الفكر الوطني الباسكيو على وجه الخصوص الحزب الوطني الباسكي المساند لفكرة الحكم الذاتي في منطقة الباسك. (23) فعلى العكس منه، جاءت مطالب حركة إيتا منادية بضرورة الانفصال الكلي عن الدولة الإسبانية وبتطبيق حق تقرير المصير للشعب الباسكي، شأنه في ذلك شأن دول العالم الثالث التي نالت استقلالها في سنوات الستينات وتحررت من الدول الاستعمارية التي كانت تحتل إقليمها.

لهذا السبب، يذهب غالبية المهتمين بالشأن الباسكي إلى إيلاء أهمية كبيرة إلى السياق الدولي (24) المزامن لفترة ظهور وتبلور إيديولوجية الحركة، وفي صياغة الأفكار الأولية لزعمائها. فنجاح المشاريع الوطنية التحررية لكل من جيش التحرير الوطني في الجزائر، لفيديل كاسترو في كوبا وماو تسي تونغ في الصين كان له بالغ الأثر على تحديد توجهات الحركة، وعلى ترجمة صياغة نهائية لمطالبها ترسخ الإيمان بإمكانية تحقيق الاستقلال.

ظلت هذه المطالب الاستقلالية الانفصالية ترافق نشاط حركة إيتا وتميز توجهاتها طيلة فترة حكم فرانكو، لكن بوفاة هذا الأخير وحصول منطقة الباسك على



الحكم الذاتي في سنة 1979، لم يستطع أحد أن يقدم جزءاً أكيداً حول مستقبل الحركة وموقفها من الأوضاع الجديدة في المنطقة، ولا عن إمكانية مواصلتها لنشاطها الكفاحي. حيث طرح التساؤل عن حقيقة أهداف المنظمة الانفصالية، وعمّا إذا كانت نشاطاتها موجهة في أساسها نحو نظام فرانكو، كرد فعل على سياسته الدكتاتورية. وهي بهذا تمثل كل الشعب الإسباني لا الباسكي فقط، وثورتها هي ثورة طبقة معينة من الشعب ضد النظام الحاكم في كل إسبانيا ومن طرف كل الإسبان، أو أنها حرب تحريرية ضدّ الدولة الإسبانية في حد ذاتها، تقودها أقلية تؤمن باختلافها عن الإسبانين.

نقاش لم يتم الفصل فيه إلا بدخول إسبانيا في مرحلتها الديمقراطية، أين تبين أن الهدف هو الاستقلال عن إسبانيا لا تغيير النظام السياسي القائم، أبعد من ذلك فقد اعتبرت الحركة في تصريحاتها⁽²⁵⁾ أن الوضعية الاقتصادية والسياسية لم تتغير فعلياً بالحصول على الحكم الذاتي، وأن الديمقراطية الممنوحة ما هي إلا ديمقراطية شكلية في ظل ملكية دستورية. في حين أنّ الغاية الأساسية التي انطلقت منها الحركة في مسيرتها، هي تحصيل الاستقلال التام كمنظيراتها من الحركات التحريرية في العالم الثالث، ومنح الحق للشعب الباسكي في ممارسة سيادته الداخلية والخارجية كاملة.

لكن سنة 2001 كانت بداية مرحلة جديدة في تطورات النزاع الباسكي وفي مسار الكفاح المسلح لحركة إيتا وهذا لعدة أسباب رئيسية، يأتي في مقدمتها المفهمة الجديدة التي طبعت البيئة الدولية عقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، واضحة المعالم في خطابات الرئيس الأمريكي جورج بوش، الذي كرس مفهوم مكافحة الإرهاب وأنّ "من ليس معنا فهو ضدنا"، سيما وأنّ حركة إيتا كانت قد صنفت في وقت سابق من سنة 1997 على مستوى الأمم المتحدة على أنّها منظمة إرهابية.

يضاف إلى هذه المستجدات الدولية، مستجدات إقليمية أخرى على مستوى الإتحاد الأوروبي، حيث وبانضمام إسبانيا إلى الإتحاد في سنة 1986، والسعي الدؤوب لزيادة مستوى التكامل بين الدول الأعضاء وترسيخ التعاون في شتى المجالات، وجدت إسبانيا

في دعم الدولة الفرنسية لها مبعث قوة لمحاربة والضغط على حركة إيتا. يضاف لهذين البعدين بعد آخر داخلي، يظهر من خلال السياسة المزدوجة المنتهجة من طرف الحكومة الإسبانية، والتي تقوم على الجمع بين الوسائل الردعية البوليسية والقانونية من جهة⁽²⁶⁾، وبين الترحيب بمسار المفاوضات والإصرار عليه من طرف حكومة جوزي لويس رودريغز ثاباتيرو (José Luis Rodriguez Zapatiro) من جانب ثاني.

كل هذه الأسباب، دخلت بالحركة في مرحلة جديدة، يغلب عليها التضييق والتّي أدت إلى تغيير في قراراتها، دون أن يكون لها تأثير على مسرى ولا قوة العمل المسلح للمنظمة الانفصالية، على الأقل حتى سنة 2010.

لقد كان لخمسين (50) سنة من نشاط الحركة الانفصالية الباسكية أثرها البالغ على المجتمع الباسكي والدولة الإسبانية على حد سواء، ليس من منظور التكلفة السياسية، الاجتماعية والاقتصادية التي خلفتهم فقط، وإنما أيضا بالنظر إلى الشكل الحالي الذي تظهر عليه إسبانيا، والذي يجعلها في موقع متأرجح بين نظام شبيه بالنظام الفيدرالي دون أن يكون كذلك فعليا، وبين شكل من اللامركزية الإدارية التي طالت في الحالة الإسبانية الجانب السياسي أيضا.

على العموم فإن تأكيد حركة إيتا في سنة 2012 على التزامها الجدي بوقف استعمال السلاح، أعطي أملا مبدئيا بإمكانية تحقق استقرار نهائي للأوضاع في إسبانيا دون أن ينفي ذلك، أن الجزم بالمنحى الذي تأخذه الأحداث في المواضيع المتعلقة بالهوية والأقليات، لا يعدو أن يكون تيبؤا، قد يثبت كما قد ينفيه المستقبل.

خاتمة:

إن الهوية وكما يمكن اعتبارها عاملا موحدا ومقويا للدولة القومية، فإنها قد تكون أيضا عاملا مزعزا ومفرزا لتداعيات داخلية وخارجية متفاوتة الخطورة على الدول، وهذا متى ما ارتبطت بقناعة فئة معينة بأنها لا تستطيع الحفاظ على أنها الهوياتي في مواجهة الآخر المختلف.

في حالة إسبانيا لقد قادت الهوية الباسكية لحد تشكيل حركة انفصالية ذات مطالب استقلالية راديكالية ألقت بتداعياتها الداخلية والخارجية على الدولة الإسبانية طيلة 50 سنة من الزمن. لكن تغير معطيات البيئة الدولية وتوافق إرادة الحكومة

المركزية الإسبانية وغالبية الأقلية الباسكية ساهم في الاتفاق على حل يتوسط الاستقلال التام والبقاء في ظل الدولة المركزية.

في هذا الإطار، يمكن إجمال أسباب نجاح اسبانيا في احتواء البنية الاجتماعية الباسكية في ثلاث مقومات رئيسية، أولا السياسات المعتدلة والتنمية لمنطقة الباسك الإسبانية والمناطق الأخرى للأقليات، ثانيا قبول اسبانيا بالتنازل عن حلم الدولة المركزية لقاء البقاء ككيان موحد، ثالثا نشر ثقافة المواطن وتزايد قناعة الشعب الباسكي بعدم تعارض هوية المجموعة مع الهوية الاسبانية والأوروبية، وأخيرا التغييرات التي طالت البيئة الدولية منذ 2001، يضاف إليها إسهامات الاتحاد الأوروبي في احتواء الوضع الإسباني عن طريق إعطاء مقاعد لممثلي مقاطعة الباسك في مؤسسات الاتحاد الأوروبي، وهو ما حصلت عليه هذه الأخيرة دون غيرها من الأقليات الإسبانية الأخرى.

في النهاية يجدر التأكيد على أن الأقلية الباسكية وإن كانت قد عادت إلى دائرة الاستكانة إلا أن ذلك لا يعني أن التهديد بعودة بروز المطالب الانفصالية قد انتهى إلى الأبد، فالمطالب المتعلقة بالهوية يكفيها توفر الدافع أو تدخل عامل خارجي مؤجج للصراع لتعود وتظهر إلى الواجهة، سيما وأن الدولة الإسبانية التي استطاعت أن تحتضن مطالب الإقليم الباسكي، لم تستطع ذلك في أقاليم أخرى على غرار الإقليمي الكتالوني. وهو ما عاد إلى واجهة الأحداث مجددا في أعقاب الاستفتاء بالانفصال الذي حدث نهاية العام 2017 وما تبعه من أزمة سياسية عميقة. الأمر الذي يؤكد مرة أخرى ان إدارة المسألة الهوياتية أمر بالغ التعقيد، ولا يمكن للتسويات السياسية والاقتصادية الظرفية أن تلغيه بأي حال من الأحوال.

الهوامش

(1) - عند تناول موضوع الهوية فإنه يتم التمييز بين شكلين لها، أولا الهوية الوطنية التي يرى بول كورت (Paul kowert) أنها تمثل الوجه الخارجي للهوية¹ هي التي تُحدد خصوصية الدولة وتميزها في علاقتها مع غيرها من الدول، وهوية المجموعة (تمثل الوجه الداخلي للهوية) وتعني مجموعة الخصائص التي تميز جماعة عن أخرى سواء تعلقَت هذه الخصائص بالغة، الثقافة، الماضي، التاريخ، الدين،



- المظهر الفيزيقي، الانتماء الإقليمي أو بعض هذه الخصائص، أو كلها مجتمعة والتي تؤثر على التوجه السياسي، الاقتصادي، الثقافي للمجموعة مقارنة بالجماعات الأخرى المشكّلة للدولة الواحدة".
- (2)- Goff. P.: Mand K-C.: Identity and Global Politics: Empirical and Theoretical elaboration, (New York, Palgrave Macmillan, 2004), p.04.
- (3)- Hartland, T-P.: National Economic Security: Interdependence and Vulnerability, (USA, Tilberg, 1982), p.50.
- (4)- McSweeney, B.: « Security, Identity and Interests », International Studies, Vol.09, N° 12, (1999), pp.68-78, p.71.
- (5)- Buzan, B.: People, States and Fear: An Agenda for International Security Studies in the Post-Cold war Era, (USA, Rienner Publishing Company, 1991), p.65.
- (6)- Roe, P.: Ethnic Violence and Societal Security Dilemma, (USA, Routledge Taylor and Francis e-Library, 2005), p.42.
- (7)- Roe, P.: « The Intrastate Security Dilemma: Ethnic Conflict as a Tragedy? », Journal of Peace Research, Vol.11, N° 27, (1999), pp.36-183, p.167.
- (8)- Chena, S.: « L'Ecole de Copenhague en Relations Internationales et la Notion de "Sécurité Sociétale"- une Théorie à la Manière de Huntington », Revue d'Asylons, Vol.49, N° 78, (2007). P.100.
- (9)- Reo, P., Op.cit, p.182.
- (10)- Maclead, A. Masson, I. et Morin, D., Op.cit, p.11.
- (11) ماريو باي، أسس علم اللغة، (ترجمة أحمد مختار)، (القاهرة، عالم الكتاب، 1973)، ص.107.
- (12) - Reo, P.: «The intrastate security Dilemma: Ethnic Conflict as a tragedy? », Op.cit, p.189.
- (13) - Fenton, S., and May, S.: Ethnonational Identities, (New York, Palgrave Macmillan, 2002), p.74.
- (14) - Reo, P.: The intrastate security Dilemma: Ethnic Conflict as a tragedy? , Op.cit., p.189.
- (15) - موسوعة مسارات، في: <http://wiki.masaratcom.com/masarat.php/>
- (16) - Heraud, G., Ibid, p.143
- (17) - Heraud, G. Op.cit 242.
- (18) - Izquierdo, J.M.: La Question Basque, (Bruxelles, SNEL imprimeries, 2000), p.50.
- (19) - Jokinen N.: Basques and Basqueness: Competing and Conflicting Identities», Master's Thesis, (Department of Geography, University of Joensuu, Finlande, March 2002), p.24..
- (20) - « La Censure sous le Franquisme », (disponible sur le site web: http://www.lodp.net/carmela/docs/malette_pedagogique_en_PDF/documents/Censure.pdf), (consulté le 02/03/2013, 11H05).
- (21) - Itçaina, X.: Catholicisme et Construction Identitaire Basque: Retour sur le Postulat d'une Sécularisation Achevée, le Purdum, Vol.06, N° 06, (2001), p.02.
- (22) - Itçaina, X.: « Catholicisme et Construction Identitaire Basque: Retour sur le Postulat d'Une Sécularisation Achevée », Op.it., p.03.
- (23) - Wieviorka., M.: « E.T.A et la Violence Politique au Pays Basque Espagnol », Institut de Recherche des Nations Unies pour le Développement Social (UNRISD), Suisse, Genève, (1993), p.10.

(24)- Ludger, M.: « Between Votes and Bullets: Conflicting Ethnic Identities in the Basque Country », Ethnic and Racial Studies, Vol.24, N°.05, (September 2000), p.819.

(25)- Weaver, T.M.: Protest, Radicalism And Militancy In Spain's Basque Country: The Basque Nationalist Movement And The Persistent Struggle Of Eta, Bachelor of Arts, (Department of Political Science, College of St. Benedict/St. John's University, USA, 2002),47.

(26)- شهدت هذه السنوات إصدار مجموعة من القوانين، من أهمها القانون المسير للأحزاب السياسية، والذي يجرم الأحزاب التي تكون لها علاقة تعاون أو تعاطف مع حركة إيتا أو أي تنظيم إرهابي آخر، وهو ما أدى إلى حل حزب هاري باتاسونا في سنة 2003.